

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير قدمته جمهورية إيران الإسلامية عملاً بالفقرة ٩ من الجزء الرابع من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١ - أبرزت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مادتها السابعة أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من خلال الاعتراف بـ "حق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية بغرض ضمان خلو أراضي كل منها بشكل كامل من الأسلحة النووية". وبينما ترحب جمهورية إيران الإسلامية بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فهي تولي أهمية عظيمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتدعم بقوة فكرة إنشاء هذه المنطقة التي بادرت إيران بطرحها عام ١٩٧٤. وسعياً إلى بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط التي أيدتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض عام ٢٠٠٠ والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي تم اعتمادها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، تفيد جمهورية إيران الإسلامية بما يلي.

٢ - بادرت جمهورية إيران الإسلامية أول مرة بطرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كإجراء هام لترع السلاح في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٧٤، ثم تلى ذلك قرار الجمعية العامة المتصل بذلك. ومنذ عام ١٩٨٠، دأبت الجمعية العامة سنوياً على



اتخاذ قرار بتوافق الآراء في هذه المسألة. ويشهد استمرار الجمعية العامة في اتخاذ مثل هذا القرار على التأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة.

برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي باعتباره العائق الرئيسي أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٣ - تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاما تاما بتعهداتها الدولية وهي تؤمن بأن هذا الصك الدولي هو حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن شأن الانضمام الشامل لهذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، أن يضمن على نحو فعال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. والنظام الصهيوني في الوقت الحاضر هو الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفا في المعاهدة. ورغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة المبينة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون الإسلامي، فإن النظام الصهيوني، لثقتته في الدعم السياسي والعسكري الذي يتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينضم إلى المعاهدة ولم يضع مرافقه النووية التي لا مسوغ لها تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستمر في رفض حتى مجرد الإعلان عن نيته الانضمام إلى المعاهدة. وما يقوم به من أنشطة الأسلحة النووية، بدعم من الولايات المتحدة، يهدد بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين والدوليين ويعرّض نظام عدم الانتشار للخطر.

٤ - وقد أكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، مجددا أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ونظرا لما ورد في هذا القرار من أحكام هامة، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة حقا أن هذا القرار ينبغي أن ينفذ على وجه السرعة، ولا سيما من جانب الدول المشتركة في تقديمه وهي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدول الوديدة للمعاهدة. فاستناداً إلى الصفقة التي أُنقِص عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، فإن هذه الدول مسؤولة بالأساس عن اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ التزاماتها بموجب هذا القرار.

٥ - وأكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مجدداً "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة

الدولية للطاقة الذرية، في تحقيق هدف الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.“ ولا شك أن انضمام النظام الصهيوني غير المشروط إلى المعاهدة وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤديان، إلى تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في وقت مبكر. ولن يؤدي إهمال الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في المعاهدة باعتماد ذلك القرار الهام إلا إلى تشجيع ذلك النظام على أن يظل مصدراً للتهديد وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط باستخفافه بتطلّعات المجتمع الدولي وبقائه خارج المعاهدة ونظام الضمانات الشاملة. وفي هذا السياق، نعتقد أن بعض التقارير الوطنية المقدّمة لا يتطرّق للأثار السلبية المترتبة على تعثت النظام الصهيوني في ما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدة كما أنها ليست فعالة كما ينبغي في ما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٦ - وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية، مجدداً تنفيذها لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبموجب المادتين الثانية والثالثة على وجه التحديد، أن كل مرافقها النووية مكرّسة لأغراض سلمية وأنها خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية إسهاماً منها في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما في الشرق الأوسط، وقّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدّقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وسجلّها الحافل بين بلدان الشرق الأوسط، في مجال الانضمام إلى صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح ليس دليلاً واضحاً على التزامها الراسخ بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل هو أيضاً دليل على جهودها المكرّسة لبلوغ الهدف النبيل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية، في الحوارات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجريها مع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة، تحثُّ هذه الدول على الإسهام الفعلي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وخدمةً لقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، نظّمت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً في طهران في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مؤتمرين دوليين عن نزع السلاح وعدم الانتشار تناولوا جملة من الأمور منها بحث السبل والوسائل الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والنظر في التحديات والعراقيل القائمة التي تشمل بالخصوص برنامج الأسلحة النووية للنظام الصهيوني في المنطقة.

٨ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً جازماً أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق الانضمام الشامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة في الشرق الأوسط، ينبغي أن يكون على رأس أولويات برامج كل الأطراف في المعاهدة، وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي ممارسة ضغط أكبر على النظام الصهيوني كي ينضم إلى المعاهدة فوراً ودون شروط كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، ويضع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تمهيد السبيل لتحقيق الهدف الذي طال السعي وراءه وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٩ - ولسوء الحظ، فإن الجمود المفروض على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية، في تناول برنامج الأسلحة النووية الموثق جيداً للنظام الصهيوني قد أعطى ذلك النظام الجرأة على الإقرار صراحةً بجائزة أسلحة نووية، كما صرح بذلك رئيس وزرائه الأسبق في مقابلة أجراها معه التلفزيون الألماني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الأمر الذي يتناقض مع فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المنشود تحقيقها منذ وقت طويل. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير النظام وحيازته لأسلحة نووية لا ينتهكان فقط المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل يتحديان أيضاً بوضوح مطالب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشواغلها ويتجاهلان باستمرار وعناد المجتمع الدولي الذي أهاب بهذا النظام مراراً وتكراراً أن يتخلى عن الأسلحة النووية وينضم إلى المعاهدة. وعلاوة على كل ما سبق، أعربت حركة عدم الانحياز، في بيانها الصادر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عن قلقها البالغ إزاء حيازة النظام الصهيوني لقدرات نووية، تشكل خطراً جسيماً ومستمراً على أمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانت ذلك النظام لأفعاله ولبيانته المذكور آنفاً بهذا الشأن، ولمواصلته تطوير ترسانات نووية وتكديسها.

١٠ - إن الهجمات والاعتداءات الوحشية التي يشنها النظام الإسرائيلي على جيرانه ملتصقاً أعداءاً سخيفة وقتله المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال في غزة بأسلحة محظورة ومدمرة وتحديه لكل نداءات المجتمع الدولي بوقف سفك دماء الأبرياء، كلها أدلة على الخطر الجسيم الذي يشكّله هذا النظام العدواني. وغني عن القول إن وجود أسلحة نووية في يد هذا النظام يمكن أن يهدد بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وهذا النظام هو الوحيد الذي له سجل مظلم بمهاجمة منشآت نووية تابعة لدول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي يواصل التهديد بمهاجمة منشآت نووية ذات أغراض سلمية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتابعة لدول أخرى في المنطقة.

١١ - وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق بالتصدي لهذا الخطر الجلي والكبير الذي يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن يتخذ إجراءات فورية وملائمة. فالنظام الصهيوني هو العائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والحق أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والترسانة النووية الضخمة لهذا النظام لا تزال تهدد المنطقة وغيرها. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى القرارين الصادرين عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بالقدرات النووية للنظام الصهيوني (انظر GC(53)/RES/17) وبتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (انظر GC(53)/RES/16). ويشكل هذان القراران تجسيدا إضافيا للقلق الدولي إزاء التهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية الذي ينفذه هذا النظام، والذي يعد العائق الرئيسي الذي يحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٢ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه يجب، ريثما يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ألا يمتلك أي بلد في المنطقة أسلحة نووية وألا يسمح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيه أو في المناطق الواقعة تحت ولايته أو الخاضعة لسيطرته وكذلك على جميع البلدان أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتنافى مع المقررات والوثائق الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمرات استعراض المعاهدة وكذلك مع قرارات الأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة تضطلع بدور هام في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥ أن ينشئ هيئة فرعية ضمن إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في هذه المسألة، وأن يقدم توصيات فعلية بشأن اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وكذلك تنفيذ التدابير التي اشتملت عليها الوثيقة الختامية والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمري الاستعراض عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ على التوالي وتعتقد إيران أن تنفيذ التدابير ذات الصلة التي تتضمنها الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ينبغي أن يؤدي إلى انضمام نظام إسرائيل الصهيوني إلى المعاهدة فوراً ودون شروط كطرف غير حائز للأسلحة النووية. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق الانضمام الشامل للمعاهدة في

الشرق الأوسط ينبغي أن يكون على رأس أولويات برامج جميع دول المنطقة الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، في المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المقرر عقده عام ٢٠١٢. وينبغي ممارسة ضغط مستمر على النظام الصهيوني، وخاصة في مؤتمر عام ٢٠١٢، لكي ينضم إلى المعاهدة دون تأخير ودون شروط كطرف غير حائز للأسلحة النووية، ويضع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تمهيد السبل لتحقيق الهدف المنشود منذ وقت طويل والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وغني عن القول إن مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمثل متدى فرعيا لمؤتمر الاستعراض وبالتالي ينبغي أن يتبع إجراءاته.

١٤ - ودعما لحقوق الدول الأطراف بموجب المادة السابعة من المعاهدة وبغية تعزيز تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما تلك المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أن تواصل تقديم تقاريرها عن تنفيذ القرار عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وكذلك إلى رؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية، على النحو المتفق عليه في مؤتمري الاستعراض للعامين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

١٥ - وينبغي لمؤتمر الاستعراض أيضا أن ينشئ لجنة دائمة لرصد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط واتفاقات مؤتمري الأطراف لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ في هذا الصدد، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الدول الأطراف في المعاهدة.